De epistula pseudaristotelica
ΠΕΡΙ ΒΑΣΙΛΕΙΑΣ
commentatio.

DISSERTATIO INAUGURALIS
PHILOLOGICA
QUAM
AD SUMMOS IN PHILOSOPHIA HONORES
AB
AMPLISSIMO PHILOSOPHORUM ORDINE
IN
UNIVERSITATE FRIDERICIANA HALENSI
CUM VITEBERGENSI CONSOCIATA
RITE CAPESSENDOS
DIE VII. MENSIS MARTII A. MDCCCLXXXXI
PUBLICE DEFENDET

JULIUS LIPPERT
BORUSSUS ORIENTALIS.

ADVERSARII ERUNT:
DR. PHIL. A. SCHMOLLER
STUD. THEOL. F. ALBITZ.

HALIS SAXONUM.

BEROLINI
APUD MAYERUM ET MUELLERUM.

PRAEFATIO.

In bibliotheca Vaticana asservatur sub cod. arab. num. 408 codex quidam bombycinus,[1] qui praeter amplissimam variorum tractatuum collectionem in fine epistulam exhibet, cui est titulus: «Epistula Aristotelis ad Alexandrum de regimine.» Cuius epistulae apographum Guidi probata manu exaratum Eduardus Sachau, magister honoratissimus, ad edendum liberalissime mihi permisit.

Quod quidem apographum, etsi sensus cum totius argumenti tum singularum sententiarum fere ubique recte efficitur,

---

[1] Hunc codicem Stephanus Evodius Assemani in hunc modum describit: Codex bombycinus in 4° foliorum 236 arabica lingua et litteris nitidissime conscriptus, quo continetur amplissima collectio sententiarum, adagiorum et variorum tractatuum ex celebrioribus atque clarioribus viris Persis, Turcis, Arabibus et Graecis ad mores hominum cuiuscunque gradus et conditionis rite componendos spectantium. Hunc codicem Aussiah-hegius rex filiis suisque successoribus regibus testamento legavit, eumque e prisca lingua in Persicam vertit quidam Changiur ben Asphendiar; Arabicum vero fecit Hlhasenus ben Sciahel Achudi perfecitque Achmed ben Mascurah linguarum Arabicae, Indicae ac Graecae cognitione peritissimus. Is rarissimus et pulcherrimus codex olim collegii Maronitarum exaratus fuit manu cuiusdam Nasrallae ben Machmud die 11° mensis Maharrami anno hegirae 741 (Christi 1340) ut pagina 225a tergo adnotatur. Recentioris manu additur in fine epistula Aristotelis ad Alexandrum de regio regimine arabice nitidissima conscripta manu cuiusdam Negemaldar ben Abdallah Al-Kaladib Babylonii feria 4a die 15° mensis sceuval anno hegirae 928 (Christi 1520) ut in epigraphe in calce paginae 236ae adnotatur.

nonnullos tamen defectus, multos quoque locos prorsus corruptos exhibet, quorum emendatio in sola coniectura posita eo difficilior erat, quod ipsum codicem intueri mihi non licebat. Si tamen haec mea editio textum haud plane inutilem praebet, debetur hoc inprimis Aug. Mülleri doctrinae et ingenio, qui in perlustrando hoc opere tot et certis emendationibus et coniecturis probabilibus opitulatus est verborum contextui, ut singulas hic enumerare longum sit. Invenies omnes in apparatum criticum receptas. Restat, ut commemorem alium codicem, qui hanc epistulam contineat, reperiri nullum, initium vero et alterum eius locum in eo Fihristi, qui dicitur, capite, quo de Aristotele agitur, extare, quorum lectionem, quoad a nostro apographo discrepat, suo loco adnotavi. De tertio quodam loco, qui illic huic eidem epistulae attribuitur, sed in ea omnino non invenitur, fusius disputavi in adnotationibus criticis textui additis, in quibus sententias quoque ab Ibn Abi Useibia ex hac epistula desumptas composui.

رِسالة ارسطوطاليسَ الى الاسكندر فى السياسة

بسم الله الرحمن الرحيم

1. امّا التعجُّبُ من مناقبك فقد نسّخه[1] تواتُرها فصارت كالشىء القديم قد أُنِس[2] به لا كالبديع[3] يُتعجّب منه وامّا السرور بما يحدث لك فلا[4] نخلوا منه اذ كنّا نعتدّ بسعادة جدّك وان كنتَ كما تقول العامّة لا يكذب المُثنِى عليك

وقد انتهى الينا انّك بعد الواقعة الكآئِنة[5] لك ببابل وظفرك بدارا ومَن لحق به وما ركبتَ من اهوال تلك الحروب وكابدتَ من شدآئِدها استانفتَ اشغالا اخرى[6] بامور سموتَ لها وتطلّعتَ اليها فقد ينبغى لك قبل ذلك ان تفرغ نفسك للنظر فى مصلحة امور المدن وتقويم سننها فانّ هذا امر كبير يجب عليك النظر فيه ويُذهِب لك الصوت والذكر الجميل فقد تعلم ما نال من ذلك لوقراغس بتقويمه سنن مدينته وعلى حسب سعة ملكك وعدد مدآئِنك سيكون فضلك على مَن اصلح مدينة واحدة وبَقاء الذكر وسناء لك لانّ[7] اقامة السنن صلاحُ العامّة ودِوام السلامة والهدأ فى الرعيّة

---

[1] apogr. نسخه Fihr. فسخه. [2] apogr. قد يسى; recepi Fihristi lectionem. [3] apogr. كالبديع; Fihr. كالحديث. [4] apogr. ولا. [5] apogr. الكاينة et sic semper pro forma فعآئِل — فعايل. [6] apogr. اخر sine ى. [7] apogr. الا ان.

2. وقد ظنّ كثير من الناس انّه انّما يحتاج الى المدبر القائم بالسنّة فى الحرب فاذا انقضت الحروب واستفاض الامن والسكون استغنى عنه والّذى صيّرهم الى ذلك ظنّهم بانّ الاستمتاع بالخيرات منهل ممكن لأفنآء الناس وانّ معاناة الشدآئد صعبة لا يقوى عليها كلّ احد ولستُ ارى هذا صوابًا بل الصواب عندى خلافه وذلك انّ الناس اذا جرّبتهم[1] الشدائد تحنّكوا وتيقّظوا لما فيه من[2] مصلحتهم فاذا اظلّتهم الاهوال تحرّكوا فيما يدفع ذلك عنهم واذا صاروا الى الامن مالوا الى الشره[3] والفساد وخلعوا عذار التحفّظ وما أَعْسَرَ ان يكون[4] مع رخاء البال عقل بل قد يذهب ذلك بالعقل كثيرا ويذهله فأَحْوَجُ ما يكون الناس الى السنن اذا صاروا الى الخفض[5] والدعة فانّه إنْ كانت الحروب قد تحدث فيها الاحداث فإنّ ذلك يحدث والناس متحفّظون حذرون فامّا فى حال الخفض فتحدث احداث كثيرة والناس قارّون مهملون لامرهم وعند ذلك يحتاج العامّة الى الادب والسنّة

3. والسنّة[6] انّما تكون سنّةً اذا عُمِلَ بها وانّما يعمل الناس بالسنّة اذا كان لهم مدبّر يحملهم عليها وانّما يقوى على ذلك مَن كانت رئاستُه سنّيّةً جماعيّةً ولم تكن رئاسته فتنةً واغتصابا وليس الاستمتاع بالهَدْء[7] والخفض مما يحتمله كلّ احد كما ظَنَّ هولاء ولو انّه كان ذلك كذلك لوجب على الآبآء ان يملكوا أَبْنآءهم اموالهم من اوّل نشئهم[8] فكما انّه لا ينبغى ان تفوّض[9] الاموال الى الصبيان كذلك لا ينبغى ان تفوّض[9]

---

[1] Fihr. احزنتهم. [2] من deest in Fihr. [3] Fihr. الشرّة. [4] apogr. تكون. [5] Fihr. الامن. [6] in apographo والسنّة semel tantum exhibetur. [7] apogr. بالهدؤ. [8] apogr. نشبهم correxit Müller. [9] apogr. يفوض.

الامور الى العّامة فانّ اخلاقَ العوامّ شبيهة باخلاق الصبيان وكِلَا الصنفَيْن يحتاج الى الرقباء والمدبّرين

والعبرة فى ذلك ايضا قد تُرَى من تصرّف الاحوال وتنقّل الدول فما بال الرئاسات لا تثبت ولا[1] تدوم لصنف واحد وفى مدينة واحدة كالّذى رأينا من تنقّلها فى بلاد اسية وفى بلاد اور وفى غيرها من المدن فقد مُلِكَ اسية حينا[2] لاهل الشام وسورية ثمّ خَلَفَ[3] بعدهم اهل ماه ثمّ خلف بعد هولاء اهل فارسَ وكذلك تجده فى سآئِر الامم

كالقلعة فى هذا كلّه واحدة هى الّتى ذكرنا من انّ التقلّب فى الخيرات اصعب من مقاساة الشرور وكذلك ما تجد الّذين نالوا الرئاسة بنَصَب ومشقّة ثمّ زيّدوا فيها شيئًا بعد شيءٍ قد حنّكتهم وثقّفتهم التجارب اكثر ذلك ما يطول مدّتهم ويؤول الى السعادة وحسن العاقبة امرهم وتجد الّذين نشؤوا[4] فى الخفض ووافتهم الامورُ عَفْوًا فلم تُصِبْهم شدّة ولم يمسسهم خوف يصيرون الى ضِدّ ذلك وكذلك ترى المدآئِن تعمر وتعظم بالمشقّة والنصب وتصير الى الخراب والبوار بالرفاهيّة والخفض داعيةً الى البِطالة

والناس فى اكثر ذلك مآئِلون الى البطالة مستلذّون لها وذلك انّهم يكرهون الادبَ والسيرةَ الحسنةَ هربا من المشقّة ويوثرون الفِراغ والبطالة طَلَبًا للتودّع ويفنون اعمارهم فى طلب اللَعَب الى الشِقْوة

وليس[5] يكون[6] مع البطالة وتعطيل الادب بقآءُ ملك ولا ذبّ عن حريم ولا صلاح عامّة فالامرُ على ما وصفتُ اوّلا من

---

[1] apogr. وتدوم correxit Müller. [2] apogr. حنيًا correxit Müller. [3] apogr. خلّف (خُلِّفَ?). [4] apogr. نشوا. [5] وليس in apographo bis positum exhibetur. [6] apogr. بكون.

الحاجة الى سنّةٍ مقوّمةٍ ومدبّرٍ يقوم بها فيحمل العوامّ على حسن السيرة امّا اهل الدناءة[1] ولُؤْم[2] الطباع فبالخوف وامّا اهل الكَرَم وشُرْف الطباع فبالحياء[3]

4. وكيف تكون سنّة عامّة الّا بمدبّرٍ عامٍّ ومَن الّذى يجمع الناس على الأُلْفة والاستقامة وينصر السنّةَ ويقيمها الّا رجل له قدْرٌ كبيرٌ وقُدْرة ظاهرة تكون فى مِصْرٍ عظيمٍ فيكون ظهيرا للسنّة ورِباطا للالفة فبمِثل هذا الرجل يُقْدَرُ على استدامة حسن السيرة فى المدن ونَفْيِ[4] الفواحش عنها وليس تصلح المدن الّا بصلاح الروسآء والمدبّرين وينبغى ان يكون هذا الرجل جزلا كاملا ليس فى الشجاعة والعدل واصناف الفضائل فَقَطْ ولكن فى القُوّة والعُدّة ايضا ليقوى على ضبط العامّة وحملهم على السنّة فانّ كثيرا من العوامّ لا يذعن للعدل ولا ينقاد للحقّ فاذا لم يكن عليهم خوف مالوا الى البطالة وتعطيل السنّة فلا بدّ من مدبّر جامع يجمع امر العامّة كهولآء سيّما الاذة ومدآئنها فانّها قد اتّصَلَتْ كلُّها مدينةً واحدةً وليس يُوتَى صلاحُ المدائِن الّا من صلاح الروساء والمدبّرين كالّذين رأينا فى مدآئِن لقديمونة[5] واثيناس فانّه كان فى بعضها سلاطين جبابرة وصنعوا سننا وفى بعضها قوّام عدول فبُنِيَتْ لذلك هذه المدآئِن وبَعُدَ صوتها

وكذلك المدآئِن الّتى دخلها الخَلَلُ والفساد والانتشار انّما أُتِيَتْ من سُوء اثر الروساء والمدبّرين فصرفوا هِمّتهم الى

[1] apogr. الدناة. [2] apogr. وكوم correxit Müller. [3] apogr. والحياء correxit Müller. [4] apogr. ونقى. [5] in apographo exaratum sic: بعد بموبة وساس.

اللذّات الزمنيّة فاهملوا التدبير الباقِيَ اثرُه وذِكْرُه على وجه الارض الدَهْرَ

5. فقد ينبغى للمدبّر ان لا يتّخذ الرعيّة مالا ولا مأكلا ولا قنية[1] ولكن اهلا واخوانا وان لا يرغب فى الكرامة الّتى ينالها[2] من العمّة كَرْها ولكن فى الّتى يستحقّها بحسن الاثر وصواب التدبير

وقد يحتاج المدبّر الى ان يجتمعَ له امرانِ هُما من اعظمِ الامور خَطَرا واكبرِها قدرا وذلك لان[3] يكون محبَّبا الى العامّة مُتَعَجَّبا منه عندهم وكلّ المدبّرين يحبّون ان ينالوا ذلك ولكنّهم قلّما ينالونه بل قد يصيرون من العامّة الى خِلاف هذين الامرين من البِغْضة لهم والإِزرآء بهم وذلك انّهم يريدون ان يستأْثروا بالمنافع وينفردوا بحسن الحال ويحبّون ان لا يشركهم فى ذلك احد ولا ينافسهم فيه كثيرٌ فهذا يقع عند العامّة موقعَ الاساَة الّتى[4] تنزل بهم والمكروه الّذى لحقهم فيحدث لهم من الحنق عليهم وسُوء الرأى فيهم وما يظهر من خشنهم[5] ودناءة[6] طمعتهم ما[7] يصيّرهم الى الاستخفاف بهم والازرآء عليهم

فقد يحتاج مَن تقلّد الرئاسة الى ان يجتمع له هذان الامران وبهما ينال حقيقةَ الرئاسة وفضيلتها حتّى تنقادَ له العامّة وتُعْطِيَهُ الطاعة فاذا خلا منهما ازدراه الناس واستخفّوا به وشنؤوه ووثبوا عليه

وقد رجوتُ ان تجتمع لك هاتان الخَلّتان ولستُ اقول

---

[1] apogr. فتنةً; Ibn Abi Useibia قنية. [2] deest in apographo; ex IAU supplevi. [3] vulgaris loquendi usus pro ذلك ان. [4] الّتى, quod deest in apographo, addidi. [5] apogr. خشفهم correxit Müller. [6] apogr. ودناة. [7] apogr. وما.

هذا لمن يتملّك امرا لا يستحقّه بل ارى مَن تكلّف مثل هذا القول بالمَذَمّة اولى منه بالمَحْمِدة

6. ولا يُغْضِبَنَّكَ على رعيّتك إن يَبْلُغْك انّ فيهم مَن يُجاريك[1] فى مساعيك او يطمع فى ان يُساوِيَك فى قدرك ما لم تَظْهَرْ معاندة لك فانّه ليس من الحزم منافرة العامّة وهذا انّما يكون فى خواصّ من الناس تنزع بهم اليه اخطارٌ وهِمَمٌ شريفة وبلاءٌ جميلٌ قد تَقَدَّمَ لهم فخير الاشياء لهم ولك فيهم ان يظهر فضلُك عليهم وعلى الناس عامّةً حتّى تغلبَهم على الامر الّذى نافسوك فيه ويجوزَ الشيءُ الّذى نازعوك ايّاه فيذعنوا لذلك معترفين بفضلك مقتدين بسَبْقك

ولا ينبغى لمن تمسّك بالعدل ان يخاف احد فقد قيل انّ العدول لا يخافون الله اى انّه لا خوفَ عليهم منه اذا اتّبعوا رضاه وانتهوا الى امره

7. وقد اعرف انّ سجيّتك تَشَكُّلٌ[2] باشكال مختلفة من عدل وأَفْضال ولِين وغِلْظة وهذا ممّا يصيّر العامّةَ الى التحبُّب منك ولا سيّما اذا تأمّلوا مخارج تدبيرك وعواقب افعالك فانّ الأَمَلَ منهم يقوى فى دِوام ملكك وصلاحِ البلاد بك واعرفك مع ذلك لا[3] سَلِسَ الفساد الوُشاة ولا مُحِبًّا[4] للتقرُّب بالباطل وذلك منك خير نافع للعامّة ولا سيّما افاضلهم واهل الحِجَى منهم ثمّ ظنّى بك انّك تحبّ الكرامة ولا سيّما من اهل القدر والمُرُوَّة وأَن تنالَ ذلك منهم من جِهَة الحياء لا من جهة الخوف وذلك يستحكم لك بان تُوثِرَ مَن اكرمك بالتملّق لك والتقرُّب اليك

---

[1] apogr. يحاربك correxit Müller. [2] apogr. التشكل, Müller proponit تَتَشَكَّلُ. [3] in apographo legitur اسلس. [4] apogr. محبّ.

فامّا النظر فى كلّ شىءٍ يرتفع اليك والتفتيش عن كلّ امر يتّصل بك حتّى تعرف حقّه من باطله ففيه مشغلة لك عن امرك وليس فيه حَسَمٌ[1] للوشاة عنك ولكن تَحْسِمُ[2] ذلك ان تُنَكِّلَ[3] بمن عرفْتَه بهذه الطُمعة[4] وتُحِلَّ به العقوبةَ والقَسْوة الثقيلة[5] فيكون ذلك موعظةً لمن سواه ومكسرة لغيره عن مثل ما دخل فيه

8. وممّا اراه صلاحا لامرك وسببا لبقاء الذكر لك ان تُرْعِجَ اهل فارِسَ عن مواضعهم فانّ ذلك عدلٌ فيهم ومن العدل ان تفعل بالمرء مثل ما فعل فانّ استقامة العامّة ورسوخ الهيبة فى قلوب الخاصّة حتّى يجتمعوا لك على[6] الطاعة امرٌ[7] عسرٌ لا يستحكم الّا فى دهر طويل وقرون متوالية وإن هم وجدوا غِرّة وامكنتهم فُرْصَةٌ وثبوا عليها ووجدوا من يُساعدهم فيها ومن الحزم الاحتياطُ فى دوام الاستقامةِ والامنِ من الهيجِ والفتنةِ

وقد ينبغى لك مع كثرة اثارك وتظاهُر افعالك ان تُجسِّمَ ذلك بحسن الاثر فى مصلحة المداين وذلك يكون باجتماع امرين هما حسن الحال وعدل السيرة واجتماع هذين يكون فيه صلاح المداين واستقامتها فإن افترقا كان احدُهما سببا للتلذُّذ والتنعُّم فى فسادٍ وتهتُّكٍ وكان الاخر سببا للتعفُّف وحسن الطريقة فى نصبٍ ومشقّة

فقد ينبغى لمن اراد جزالة المُلْك وكبر قدره ان يتأَتَّى[8] لاجتماع هذين الامرين مع تحرِّى العدل

---

[1] apogr. جسم correxit Müller. [2] apogr. تجسم correxit Müller. [3] apogr. تتكل, Mülleri emendationem recepi. [4] apogr. الطمعة. [5] apogr. والثقيلة. [6] على deest in apographo. [7] apographum praebet مر عسرٌ. [8] apogr. يتآتى.

9. وقد تخيّل لى انّ فى كلّ امرٍ فاضل[1] فعلين او عملين احدهما اكتساب ذلك الامر والاخر استعماله والانتفاع به واما الاوّل منهما فقد اتيتَ عليه فانّك استفَدتَّ سوى ما أَفْضَى اليك عن ابيك حمدا كثيرا وحويتَ بلادا واسعة وبلغتَ من بُعْدِ الصوت ونباهة الذكر ما لم يبلُغْه احد بعهدنا وبقى عليك العمل الاخر من استعمال ما أَفَدتَّ وتدبيره وانّا لنرجو[2] أن تبلغ[3] ذلك بما انت عليه من حبّ الكرامة والمنافسة فى السناء والزيادة على ما رسخ فيك قديما من ذلك

وقد أعلم انّ نفسك تسمو[4] بك الى غزوات ووقائع اخّرتَها[5] وتستعدّ لها وقد لَعَمْرى أسعد اللّه جدّك ومكّن لك ولكن آذكر الافات الّتى تعرض لهذا اليُسْر[6] من انقلاب الجدّ ونكبات الايّام وأَخْطِرْ ببالك ذلك فى جهادك عن نفسك وبلادك

10. انّك قد اصبحتَ مَلِكا على ذوى جِنسك واتيتَ فضيلة الرئاسة عليهم فممّا يشرّف رئاستك ويزيّدها نُبْلا ان تستصلحَ العامّةَ وتكونَ رأسا لِخِيارٍ محمودين لا لِشِرارٍ مذمومين فانّ رئاسة الاغتصاب وإن كانت تُذَمُّ لخِصال شَتَّى[7] اولى ما فيها بالمذمّة انّها تحطّ قدر الرئاسة وتُزْرى بها وذلك انّ الغاصب انما يتسلّط على الناس كالعبيد لاَ كالاحرار فرئاسة الاحرار اشرف من رئاسة العبيد فهذا بمنزلة مَن يختار رَعْىَ البهائم على مَلْك البَشَرِ وهو يظنّ انّه قد اصان وغَنِمَ

---

[1] apogr. فاصل. [2] لنرجو (vel tale aliquid) deest in apographo; ex Mülleri sententia addidi. [3] apogr. نبلغ. [4] apogr. تسموا. [5] apogr. اخّرتهم بها sed suffixum هُم quo referatur, non video. [6] apogr. البشر; Mülleri coniecturam recepi. [7] inter شتّى et اولى verba, quae praecedunt, فان رياسة الاغتصاب iterum posita sunt, nimirum mero librarii errore.

فهذا حال الغاصب وطرائقه يطلب مَجْدَ المَلِكِ وشَرَفه فيصير الى خِلاف ذلك وليس شىء ابعدَ من الملك من الاغتصاب لانّ الغاصبَ فى شَكْل المَوْلَى والملك فى شكل الاب وكان ملك فارس يسمّى كلّ احد عبدا ويَبْدَأُ[1] بولده وهذا ممّا يُصْغِرُ قدر الرئاسة لانّ الرئاسة على الاحرار والافاضل خير من التسلّط على العبيد وان كثروا

انّ اكثر مَن خلا فى سالف الدهر من الرؤساء اقتصر بصِغَرِ الهِمّة على منافع[2] الرئاسة والتسلّط كيف كان وكان يتكرّم للخوف لا للمحبّة وهذه كرامة ذاثرة مضمحلّة وذلك انّها تبطل مع انقضاء الرئاسة فامّا الكرامة الّتى تكون من حسن الاثر فانّها تخلد ولا تَبيد وليس يليق بك ان تقعد عن مثل هذه الكرامة لانّه ليس فى قديمك نقصٌ ولا فى شىء من امرك تقصيرٌ بل كلّ امرك جليل وما أُنْتِجَ لك جميل جسيم وقد يجب عليك اذ كنتَ بهذا الحال السَبْقُ الى كلّ ما رسمنا والعملُ بكلّ ما حدّدنا[3]

11. اِحمِلْ نفسك على خَلّتين هما عُقْدتا الامر وذلك ان تكون[4] عدلا لَيِّنَ الجانب فانّ الرئاسة لا تدوم الّا بطريقتين متخلّفتين لا محالة وذلك انّ كثيرا من الناس وهم السفهاء انّما يذعنون للسلطان بالخوف فلا بدّ للسلطان من الشِدّة عليهم فامّا الافاضلُ فيخضعون للسلطان بالحياء والمحبّة فقد يحتاج السلطان الى الفَهَمِ والرِفْق بهم حتّى يجتمع امرُ الناس طَوْعا من بعضٍ وكَرْها من بعضٍ

وليس ينبغى للسلطان ان يُجْرِىَ الكِبارَ والصغارَ عنده مَجْرًى واحدا[5] بل يستعملُ فى كلّ واحدٍ منهما ما يصلح عليه

[1] apogr. ويبدآء. [2] apogr. المنافع. [3] apogr. جدّدنا correxit Müller. [4] apogr. يكون. [5] apogr. واحدٍ.

كلّ الناس يحبّ ان يكون سلطانٌ[1] لانّ هذا طبعٌ فى الناس عامّةً ولكنّهم لا يطلبونه الّا[2] بالعدل وعلى مجرى الطبيعة والسلطانُ اذا لم يكن يعدل فليس سلطانًا لكنّه غاصبٌ مستكْرَهٌ وانّك حقيق ان تسال سجيّةَ[3] العامّة على السلطان بما تذيقهم من فضل تدبيرك وتضع عنهم من مكروه عنفك فانّ العبيد اذا عُرِضوا على المشتريين فليس يسألون عن يسارهم وجاههم وانّما يسألون عن غلظتهم وفظاظتهم[4] والاحرار احراءٌ ان ينفروا من ذلك اذا كان فى السلطان حتّى يصيروا الى خلعه بالوقوف عليه

فاذا ظهرتَ على فِئَةٍ[5] فضع مع اوزار الحرب اوزارَ الغضب لانّهم فى تلك الحال اعداءٌ[6] وهم فى ذلك خُوَلٌ وقد ينبغى لك ان تُبَدِّلَهم بالغضب رَحَمَةً وبالقسوة عطفا

لا ينبغى للملك ان يحقِد على الاشراف بل يغمرُهم إحسانَه ليجرى من نَسَبه الى خلاف ذلك ممّا يظهر من كرمه وسعة خُلْقه واعلم انّ الضيم فى المراتب اشدّ على الاحرار من الضيم فى المال والابدان فقد يبذّلون اموالهم وابدانهم كثيرا دون ان يضاموا مُرُوّاتهم واقدارهم وذلك ما لا ينبغى للملك ولا يُشْبِهُهُ ان يَرْكَبَ اخدانَه[7] بل هو منه دناءة[8] وصِغَر همّة

قد ينبغى للملك ان يعرف مقدار الغضب[9] فلا يكون غضبه شديدا قاسيا ولا ضعيفا قصيرا[10] فانّ ذلك من اخلاق السِباع وهذا من اخلاق الصبيان[11]

---

[1] apogr. سلطانًا correxit Müller. [2] الّا deest in apographo; postulatur vero sensus ratione. [3] apogr. سجيمة correxit Müller. [4] apogr. وفضاظة correxit Müller. [5] apogr. فيّة. [6] apogr. numerum sing. عدو praebet. [7] apogr. احدانه sine puncto diacritico. [8] apogr. دناآة. [9] apogr. الغصب; IAU الغضب. [10] IAU فاترا. [11] verba اخلاق الصبيان desunt in apographo; supplevi locum ex IAU.

12. ولستُ آمَنُ ان تُؤتَى ممّا قد جرى عليه ناسٌ كثيرٌ من سُوء المَشْوَرَةِ فانّ كثيراً من الناس يشيرون اذا اشاروا ليس بما يشاكل المُشارَ عليه ولكنّ بما يشاكلهم وليس هوٍ ممّا ينتفع به فى هذا الامر الحادث ولكنّ ما يخصّهم[1] منفعة فى انفسهم فانا احبّ لك أن تقتدى بمشورة الّذى يقول انّ فعل الخير فى الجُمْلة افضل من فعل الشرّ وقد ينبغى ان تبلغ نِهاية لمَن سواك فانّ العدلَ محمودٌ مقدَّمٌ عند الحكماء عامّةً وعند الجُهّال ايضا

وقد تستطيع[2] ان تَغْلِبَ[3] بالشرّ الاشرار وبالخير دون الشرّ وهى اشرف الغلبتين لانّ الغلبة بالشرّ جلدٌ والغلبة بالخير فضيلةٌ وَلْيخطرْ ببالك ما يُحْكَى عن فلان حيث اشار الاخر فقال لو كنتُ انا انت لقتلتُ هذا الرجل فقال له فإذ[4] لم اكن انا انت فلستُ بقاتله

وقد ينبغى[5] لك ان لا تَلْتَفِتَ الى[6] مشورة من يُشير عليك بغير الّذى انت اهلُه ولا تَعْبَأُ بكلام اقوامٍ خسيسةٍ اراؤُهم ناقصةٍ هممُهم يموهون عندك الامورَ ويحملونك على العامّة فانّهم ليس يعدِلون بذلك انفسَهم وجَرَّ المنافع اليها فهم مع ذلك يَعيبونك فى المعاملة لانّهم من نِعْمتك فيما يسعهم

فلستُ من رَأيِهم فيما ينفعك وذلك انّه لا يُشْبِهُك ان تقتدى بأُمورهم ولا يستوى الامر بك وبهم فليس ما اصلحهم مُصْلِحَك ولا كلّ ما كان لهم فخرا وشرفا فهو لك كذلك وكلّما

---

[1] apogr. تخصّهم. [2] apogr. يستطيع. [3] apogr. يغلب. [4] apogr. فاذا. [5] apogr. سغى. [6] inter الى et مشورة extat in apographo من, quod non nisi errore propter sequens من ortum esse puto.

نالوه من جباتك[1] وكرامتك وهو لهم غُنْمٌ لانّ مَن لم يكن له شیء فكلّ شیء عنده رِبْحٌ

13. انّه قد امكنك ان تُودِعَ الناسَ من حسن اثرك ما ينتشر ذكُره فی آفاق البلاد ويبقَی اثره علی وجه الدهر فافترصْ[2] ذلك فی اوانه وإنّ الّذی يتعجّب منه الناس الجزالة وكِبَرُ الهمّة والّذی يُحِبّون عليه التواضُعُ ولين الجانب فاجتمِعِ الامرين يَجْتَمِعْ لك محبّةُ الناس لك وتحبُّبهم منك

وٱعلم أَنّ الامور الّتی تكتسب بها الذكر وبعد الصوت ثلثةٌ احدُها حسنُ السيرة والثانی البلاء فی الحروب والوقايع والثالث عُمْران المدادن

ولا[3] تمتنِعْ ان تتكلّم بما يُقْنِعُ العامّةَ فانّ الناس ينقادون للكلام اكثرَ من انقيادهم للبطش فلا تحسبنَّ انّ ذلك يضع من قدرك بل ممّا يزيدك رِفْعةً ونبلا ان تنطق بالحُجّة اذا انت قادرٌ علی القسر وٱعلم انّ التودُّد من الضعيف يُعَدُّ ملقا وٱعلم انّ التودّد من القویّ يعدّ تواضُعا وكبرَ همّةٍ فلا تمتنِعْ من التودّد الی العامّة لِيخلصَ لك مودّتهم وتنالَ الكرامة منهم

وٱعلم انّ الايّام تاتی علی كلّ شیء فتُخْلِقُ الافعالَ وتمحو[4] الاثارَ وتُميت الذكرَ الّا ما رَسَخَ فی قلوب الناس بمحبّةٍ تتوارثها الاعقابُ

فٱجتهِدْ بالظفر بالذكر الجميل الّذی لا يموت وٱعلم انّ المدائن الّتی دخلها الخَلَلُ والانتشار[5] اتی ذلك اليها من سُوء رسوم الرؤساء والمدبّرين وذلك انّهم آثروا جرَّ المنافع الی انفسهم علی تفقّد امور العامّة وتقويم سنن المدن وصرفوا

[1] apogr. حياتك correxit Müller. [2] apogr. فانترض. [3] apogr. لا. [4] apogr. تمحوا. [5] apogr. والاشثار.

هممهم فى تعجيل اللذّات الزمنيّة واهملوا التدبيرَ الباقِىَ اثرُه على وجه الارض والدهر

وقد رجوتُ ان تكونَ عواقبُ امورك الى سعادةٍ وان تجتمعَ لك الخصالُ المحمودةُ عند اليونانيّين لانّك حقيقٌ بها

وآجتهِدْ ان تظفر بالذكر الّذى لا يموت بان تُودِعَ قلوبَ الناس محبّةً يَبْقَى[1] بها ذكرُ مناقبك وتَشْرُفُ بها مساعيك على الابد[2] والمجودُ لذكرك والنجوع لفضلك

والسلامُ اليك وعليك

---

[1] apogr. تبقى (quod legendum fuit تُبْقِى). [2] apogr. الايد.

VERSIO.[1]

EPISTULA ARISTOTELIS AD ALEXANDRUM DE REGIMINE.

In nomine Dei, Clementis, Misericordis.

1. Admiratio quidem facinorum tuorum paene abolita est continua eorum serie, qua facta sunt ut res vetus, cui adsuevimus, non sicut aliquid novi, quod miramur; gaudio vero de rebus iis, quae tibi contingunt, non vacamus, praesertim si felicitatis tuae amplitudinem reputemus, cumque sis talis, de quo recte dicit populus: «non mentitur, qui te laudat».

hortatio ad ordinandas civitates legesque

Pervenit autem ad nos nuntius te post morbum[2], in quem incidisti Babylone, post victorias, quas reportasti de Dario iisque,

---

[1] apographi scriptura etsi continua est, tamen melioris perspicuitatis gratia ex re duxi epistulam in capita dividere eorumque summam in margine adscribere.

[2] vocem الواقعة, quae proprie notionem «casus» habeat, hoc loco non de «pugna» sed de «morbo» esse intelligendam variis de causis mihi probatur. Etenim primum vel rerum rationes, quae huic epistulae subsunt, magis id temporis momentum spectare videntur, quo Alexander Babylone morbo correptus est, quam illud post pugnam apud Arbelam commissam, de qua sola secundum traditam vocem بابل cogitari potest. Sed magis etiam verborum coniunctio significationi «pugnae» obstat. Legimus enim sic: te *post* الواقعة, qui tibi accidit Babylone, *et* victorias, quas de Dario — — — reportasti, *et* pericula illorum bellorum, quae subiisti, *et* aerumnas sqq. Quod si esset الواقعة «pugna» itaque «victorias» quasi explicatio huius vocis, pergendum fuit non «*et pericula*», sicut legitur, sed «*post pericula*» et «*post aerumnas*» sqq. Sin de «morbo» vocem accipis, sana est epistulae lectio et recta. Ceterum non video, cur significationis «pugnae» gratia a tradita lectione بابل recedamus.

qui partes eius sequebantur, post pericula illorum bellorum, quae subiisti, post aerumnas, quas pertolerasti, coepisse operam navare in aliusmodi rebus, quae maiestati tuae et altitudini conveniunt; sed necesse est te autea vacare contemplationi rerum earum, quae praestant bonum civitatum statum, inprimis ferendarum legum. Est enim hoc studium laudabile, quod tibi curae esse debet tibique affert gloriam famamque praeclaram. Nam haud ignoras, quid sit assecutus Lycurgus institutione legum suae civitatis; sed pro amplitudine regni tui et numero urbium tuarum amplior erit tua gloria quam eius, qui unam civitatem bene instituit; eritque tibi aeterna gloria et celsitudo, cum institutio legum sit salus populi et perpetuitas incolumitatis et concordia subditorum.

Quare in pace praecipue legibus opus sit.

2. Multi vero homines arbitrati sunt non esse opus principe, qui instituat leges, nisi belli temporibus; dissolutis contra bellis divulgataque pace et tranquillitate careri eo posse. Adducti nimirum sunt ad hanc sententiam, quod opinantur fortunarum usum rem esse cuivis facilem accessu[1], contra difficile esse perferre calamitates neque valere ad hoc unumquemque. Sed equidem hanc sententiam non probo, multo magis contrarium mihi rectum videtur esse propterea, quod homines, si sollicitantur calamitatibus, prudentes et sapientes fiunt idque expetunt, quod salutem afferat; item, si terrores eos accedunt, id assequi student, quod illos a se arceat; sin vergunt ad incolumitatem, inclinant ad crimina et iniurias exuuntque prudentiae fraenum. Quamobrem nihil fortasse inveneris difficilius quam manere prudentiam in conditionis laxitate et commoditate; sed saepissime in rebus secundis abducitur et amovetur prudentia; itaque maxime opus sunt hominibus leges, si tranquillitate et pace utuntur. Nam si bella geruntur, multi in iis casus eveniunt; qui si eveniunt, cauti homines et prudentes sunt. Sed in pace quoque multi casus eveniunt; tunc vero homines inertes sunt et negligunt res suas. In hac igitur conditione opus est populo eruditio et lex.

Quare principe opus sit.

3. Sed lex non fit lex, nisi vita dirigitur secundum eam; vivunt autem homines secundum legem, si princeps iis est, qui

---

[1] proprie: fontem profano vulgo se offerentem.

eos adducit ad legem. Sed hoc non potest efficere nisi is, cuius principatus est legitimus, non discordia civilis vel iniusta tyrannis. Quiete vero et tranquillitate perfrui non est eiusmodi, quod unusquisque sciat, sicut illi arbitrati sunt; etenim, si hoc ita esset, patres quoque deberent bona sua inter filios dividere inde a prima eorum pueritia. Sed sicut nullo modo fieri potest, ut tradant bona sua pueris, ita fieri minime potest, ut tradatur civitatis regimen populo, cum sint populi mores similes puerorum moribus, quorum utrumque genus desiderat custodes et rectores. Hoc quoque huiusce rei utaris exemplo, quod vides fortunae conversiones et dynastiarum commutationes atque animadvertis non durare regnorum status ullo modo aut in ulla civitate; nam eiusmodi commutationes et in Asiae et in Europae et in aliis terris vidimus. Occupabant enim Asiae imperium vicissim Assyrii et Babylonii, his successerunt Medi, hisce Persae. Item multas alias eiusmodi mutationes invenies. Ex quibus omnibus hoc unum colligere licet, quod iam supra memoravimus, difficilius esse in rebus secundis libere versari quam adversa pertolerare. Huc referendum est, quod vides eos, qui consecuti sint imperium inter calamitates afflictionesque, postea vero res suas docente experientia magis magisque auxerint, longum per tempus floruisse imperiumque ad felicitatem et prosperum finem eduxisse; contra eos, qui adoleverint inter otium et securitatem, quibus res ad vitam necessariae affluxerint sine labore, quibus nihil mali inciderit, nihil terroris attigerit, contrarium habuisse exitum. Sic vides florere civitates et inclarescere afflictionibus et aerumnis, interire et deleri mollitie et otio in cessationem homines vocantibus. Homines vero propterea plerumque in otium pelliciuntur, quod eo delectantur. Cuius rei causa est, quod repudiant disciplinam et bonos mores fugientes labores et praeferunt otium et segnitiam quaerentes quietem. Sic vero perdunt vitam suam in quaerendis deliciis, quae calamitates afferunt. Neque ullo modo durare potest regnum, si rebus vanis homines indulgent eruditionemque ad nihilum redigunt; nulla tunc defensio rerum sacrarum, nulla denique salus populi. Quae cum ita sint, primo desiderat civitas leges bene ordinatas, dein principem, qui eas instituat populumque ad bonos mores adducat et quidem homines vilis et ferocis

indolis per timorem, homines vero generosi nobilisque animi per pudorem.

Bonus princeps quibus moribus virtutibusque instructus esse debeat.

4. Quomodo vero fit lex communis nisi principe communi? quis porro colligit homines ad familiaritatem et bonam conditionem, quis perficit legem et exequitur nisi vir, cui est magna potentia, conspicua potestas in magna urbe, ut possit esse legibus adiutor, hominibus familiaritatis vinculum. Talis enim vir efficere potest, ut in civitate boni mores maneant et foedae res prohibeantur; neque possunt florere civitates nisi bono statu principum et rectorum. Oportet vero hunc virum esse intelligentem et probum, qui non solum strenuitate et iustitia et virtutibus excellat, verum etiam potentia et belli apparatu, ut coercere populum et ad leges adducere possit. Multi enim populi non obtemperant aequitati neque obsequuntur iuri. His si nullus inest timor, inclinant ad res vanas nec non dissolvendas leges. Quapropter in hac maxime conditione opus est principe legitimo, qui in unum cogat rem populi, ut sunt illi[1], praecipue Graeciae civitates, quae adeo sunt coniunctae[2], ut unum regnum efficiant. Neque venit civitatum bona conditio nisi a bona conditione principum et rectorum, sicut vidimus in urbibus Lacedaemone et Athenis. Regnabant enim in altera reges (tyranni)[3] et instituebant leges, praetores[4] (arbitri) in altera. Ita aedificatae hae urbes amplamque famam nactae sunt. Ex altera vero parte discordia quoque et nequitia et corruptio, quae in civitates ingruerunt, principum et rectorum pravo regimine orta sunt, cum ei in vanis libidinibus curas consumpserint neglexerintque civitatis gubernationem, ex qua gloria paritur, quae manet in terra usque in aeternitatem.

Illae virtutes quomodo in regimine appareant.

5. Oportet porro regem subditos non opum et victus et pecorum sed familiae et amicorum loco habere neque petere honorem populo invisum sed eum, quo pulchris facinoribus rectoque regimine dignus sit; eundemque duas res habere coniunctas, quae sunt amplissimae momento et maximae potentia,

1 i. e. nostrae aetatis homines.

2 scil. Alexandri opera.

3 جبّار est graecum τύραννος.

4 قائِم est graecum ἄρχων.

nempe amorem populi et admirationem. Omnes quidem principes optant, ut hasce res nanciscantur, perraro tamen nanciscuntur; multo magis fere semper in contrarium incidunt, scilicet in magnum odium et contemptionem, quippe qui velint, ut sibi solis vindicent commoda solique utantur bona vitae conditione optentque, ne quis particeps sit illorum bonorum neve secum de iis certet. Accipitur vero hoc a populo loco malorum facinorum, quae sibi accidant, et invisi, quod se assequatur. Quamobrem id odii et malevolentiae existit adversus ipsos reges eorumque facinora ex duritie et nequitia genita, quod causa est, cur contemnantur et vituperentur. Idcirco eum, qui imperio ornatus sit, possidere has ambas res oportet; hisce enim legitime occupat et imperium et eius dignitatem, ut regi se ab eo patiatur populus et libenter oboediat. Contra si eis caret, non solum vituperant eum homines et despiciunt verum etiam oderunt et in eum irruunt. Spero autem tibi praesto esse hasce ambas virtutes; neque dico hoc homini, qui re potitus sit, qua non sit dignus; potius illum, qui hoc dicto usus sit[1], vituperatione digniorem duxerim quam laude[2].

6. Neque te iratum reddat in subditos, si audis esse inter eos, qui tecum in studiis tuis laudabilibus certent vel studeant, ut auctoritate te aequent, quamdiu non extiterit manifesta rebellatio. Plebis enim studia nullius momenti sunt; ii vero, qui tecum certant, oriundi sunt ex summa nobilitate, quorum cogitationes et sublimia studia ad id properant, praesertim cum iam pulchrum tentamen sustentaverint. Quae cum ita sint, optimum iis tibique in iis[3] est praestantiam tuam super eos hominesque universos apparere, cum eos superes in ea re, in qua tecum contenderunt, ut tandem pareant agnoscentes praestantiam tuam et imitantes virtutes tuas. Neque vero debet is, qui iustitiae studet, aliquem metuere; quin etiam dicunt eos, qui iusti sint, ne Deum quidem ipsum timere, quod ita intelligendum puto, non inesse in iis timorem Dei, quippe qui benevolentiam eius quaerant iussaque exequantur.

[1] scil. adversus imperio indignum.

[2] nempe propter pericula pro tali dicto expectanda.

[3] i. e. in hisce eorum studiis.

7. Neque sum nescius indolem tuam vario quodam modo formatam esse ex iustitia et superbia, ex clementia et asperitate et hoc inprimis efficere, ut homines te admirentur, maxime vero, si successum gubernationis tuae et eventum facinorum tuorum respiciant; nam spes eorum firmiter posita est in regni tui diuturnitate et pace terrarum sub imperio tuo.

Praeterea haud ignoro te respuere delatorum malificia et abhorrere a rerum vanarum consuetudine; haec vero tua virtus utilis est cum universo populo tum optimis et sapientissimis.

Ceterum est mea de te opinio te diligere dignitatem, inprimis si ea a potentibus et fortibus viris tibi contingat, et optare, ut eam non timore sed verecundia eorum consequare; hoc vero certe tibi continget, si praefers, qui te honorent et adulentur et familiaritatem tuam quaerant. Perquisitio contra omnis rei, quaecunque ad te pervenit, et perscrutatio causarum, quae ad te accedunt, donec discernas, quid sit dignum, quid indignum, sunt negotia regno tuo indigna, quod in hac re delatores abs te arcere nequeas; potius id arcebis, si animadverteris in eum, quem huic rei[1] deditum cognoveris, et poena eum affeceris et gravi duritie, ut sit monitio eorum, qui eius similes sunt, et deterrimentum aliorum, ne idem delinquant.

8. Puto porro apte fieri ad conservandam pacem et ad aeternitatem gloriae tuae, quod Persas (a finibus suis?) sollicites; hoc enim merito iis fit; nam aequum est te facere cum homine, sicut ipse fecit. Recta enim populi studia et firmatio reverentiae in animis nobilium, qua tibi libenter oboediant, res difficilis est, quae non conficitur nisi longo temporis spatio et continua nonnullarum aetatum serie; nam si inveniunt socordiam et offertur iis occasio, arripiunt eam habentque, qui eos in hac re iuvent; quare est prudentis regiminis recta remedia quaerere, quae et bonae conditionis dinturnitatem et vitam tumultu et seditionibus liberam praestent. Oportet ergo te, quamvis sint multa facinora tua, res abs te gestae clarae, haec[2] semovere pulchra civitatum conditione instituenda; haec vero existit coniunctione duarum

[1] i. e. calumniis.

[2] scil. tumultus et bella civilia.

rerum, quae sunt pulchritudo status et integritas vitae; harum enim coniunctione efficitur salus et recta conditio civitatum. Quae si seiunguntur, prima efficit, ut voluptatibus homines sese dent et corruptioni nequitiaeque inserviant, altera vero, ut abstineant quidem a rebus illicitis et indecoris bonamque agendi rationem sequantur sed hoc in calamitatibus et afflictionibus. Itaque oportet eum, qui sibi vindicet amplitudinem imperii magnamque potentiam, operam dare, ut efferat coniunctionem ambarum rerum ita quidem, ut altera alteri non cedat.

9. Ac mihi quidem videntur esse in quavis re perfecta duae actiones vel agendi rationes, prima huius rei comparatio, altera usurpatio; quarum primam iam consecutus es; acquisivisti enim praeter illa, quae a patre tuo ad te pervenerunt, magnam laudem et occupasti immensas terras et nactus es gloriae amplitudinem et nominis nobilitatem, quantam adhuc nemo nostra aetate. Restat ergo tibi altera, usurpatio rerum earum, quas cosecutus es, rectaque earum institutio. Nos vero certe speramus fore, ut hoc tibi contingat amore tuo generositatis et adspiratione celsitudinis et auctione virtutum earum, quae iam antea in te inerant. Haud quidem ignoro animum tuum pugnas et expeditiones appetere, quas distulisti et ad quas paratus es — et profecto! successum praebuit Deus studiis tuis et paravit tibi locum — reminiscaris tamen etiam damnorum, quae occurrunt huic felicitati ex fortunae mutatione et cotidianis calamitatibus et recorderis eius rei in certaminibus tuis pro te ipso et terris tuis susceptis.

10. Rex es factus tui generis hominum et ad egregium regnum pervenisti; quod vero nobilitare possit principatum tuum et augere amplitudine, hoc est, ut praestantes reddere studeas subditos sisque rex civium bonorum et laudandorum non malorum et vituperandorum. Tyrannis enim, etsi variis de causis vituperatur, praecipue tamen vituperatione digna est propterea, quod imperii auctoritatem diminuit; hoc vero eo fit, quod tyrannus imperium suum in subditos exercet tamquam in servos, non tamquam in liberos ingenuosque. Regnum autem in liberos homines praestantius est regno in servos. Talis igitur tyrannus eiusmodi est, ut malit pecora pascere quam regere homines;

qua tamen in re recte se agere eiusque emolumentum capere arbitratur. En! habes statum, habes agendi rationem tyranni, qui gloriam et laudem imperii quaerit et contrarium nanciscitur. Nihil enim a regimine remotius est quam tyrannis, quia tyrannus in conditione domini est, rex vero in conditione patris. Sic rex Persarum unumquemque appellabat servum et incipiebat a filiis suis; haec vero res minuit imperii auctoritatem, quod regnum in liberos et bonos homines melius est dominatione in servos quamvis multos. Plerique autem, qui ante hoc tempus regnabant, id tantum agebant, ut commodis principatus et imperii fruerentur, prout erant; ideoque auctoritatem consecuti sunt ex timore, non amore; haec vero auctoritas brevis est et caduca, quod simul cum tyranni morte extinguitur. Ea contra laus, quae pulchris facinoribus paritur, aeterna manet nulloque peritura tempore. Huic laudi te studere decet, quia neque in pristina tua vita neque sub tuo imperio aliquid detrimenti vel negligentiae invenitur; immo vero est regnum tuum nobile, quaeque tibi elaborata sunt, pulchra et decora. Quae cum ita sint, obsequaris oportet precibus nostris et exequaris, quae praescripsimus.

11. Duabus imprimis rebus studeas, quae sunt quasi rei nodi, ut sis iustus et clemens. Nam duae tantum rationes diversae sunt, quae diuturnitatem imperii praestent. Multi enim homines scilicet stulti non parent principi nisi timore commoti; quare huic opus est severitate adversus eos. Contra boni oboediunt adducti verecundia et amore; quare opus est principi adversus hosce intelligentia et benignitate, ut ita constet regnum oboedientia ab altera parte, ab altera necessitate. Non vero decet principem viros claros et obscuros uno eodemque modo tractare sed reddere, quod cuique conveniat. Omnes homines volunt esse sibi dominum indole quadam omnibus communi perducti; optant autem, ut ille iustus et naturae conveniens sit. Rex enim si non iustus est, non rex est, immo invisus tyrannus. Tu vero dignus es, qui populi studia principatui concilies eo, quod gustandum iis das regiminis tui praestantiam removesque ab iis ingratam violentiam. Servi enim, si offeruntur emptoribus non quaerunt eorum divitias et dignitatem sed tantum duritiem et crudelitatem. Ingenui vero digni sunt, qui hoc incommodum

effugiant, si rex eius causa est, donec petentes eum regno depellant. Contra si rebellionem repressisti, deponito cum belli instrumentis instrumenta quoque violentiae, quod in illa quidem conditione hostes erant; in hac vero alii facti sunt; idcirco oportet, ut violentiae loco misericordem, asperitatis loco clementem adversus eos te praebeas. Neque vero decet regem odisse nobiles sed cum hosce tum universum populum pulchris facinoribus cumulare, ut perveniat e generis nobilitate in nobilitatem eam, quae generositate et bonis moribus paritur. Scias porro nobiles dignitatis iniuriam aegrius ferre quam opum et corporum iacturam; libenter enim et bona sua et corpora largiuntur, dummodo dignitatis et auctoritatis iniuria ne afficiantur Ut hoc minime decet regem sic ne amicos quidem immerito vexare, cum id vilis animi et negligentiae indicium sit. Item debet rex irae modum nosse,[1] ne sit ira eius dura et aspera neve rursus debilis et infirma; illud enim ex ferarum, hoc ex infantium more est.

12. Nec sum securus, ne in accipiendis consiliis in idem incidas, quod plurimis hominibus accidere solet. Plerique enim, si consuluntur, non id consilium dant, quod ex re consulentis sed quod ex sua re est, neque id, ex quo in nova illa re quidquam commodi affluere possit[2], sed quod sibi solis emolumentum pariat. Ego vero tibi commendo, ut imiteris consilium illius, qui dicit: Profecto, perpetratio boni semper praestantior est perpetratione mali. Enixe porro operam des, ut proximis tuis ultima praestes. Iustitia enim est laudata et magni aestimata non solum apud sapientes universos verum etiam apud stultos. Fieri vero potest, ut coerceantur mala remediis bonis aut malis. Tamen haec altera ratio praestantior est, quod coercere mala malo asperum, bono autem benignitas est. Eius quoque reminiscaris, quod de homine quodam narratur, cui alter consilium dabat, cum dicebat: si ego essem tu, necarem hunc hominem; cui ille respondens: sed quia non sum tu, eum non necabo. Neque decet te accipere consilium, quod dignitati tuae non conveniat;

[1] Clitine nex auctori hoc scribenti ob oculus versabatur?
[2] sc. consulenti.

neque rationem habeas hominum eorum, quorum consilia sunt vilia, opiniones vanae, qui miscent apud te negotia teque adversus populum incitant. Non enim aequitatem efferunt inter hanc rem[1] et sese ipsos vel arripienda sibi emolumenta. Sed perosum quoque te reddunt in rebus gerendis, quia ex tua gratia eorum potestas est. Equidem prorsus aliter de commodo tuo iudico. Non enim decet te eorum agendi rationem imitari, quod non similis et eadem tibi atque illis res est, neque res ea, quae illis affert sive gloriam sive ignominiam, tibi idem affert. Omnia vero, quaecunque possident, munificentia et generositate tua nacti sunt, quia illis, qui nihil possidebant, omnia, quae postea habent, lucri loco sunt.

13. Potes autem asservare apud homines facinorum pulchritudinem, quorum laus divulgabitur in omnes terrae regiones. Quare arripe occasionem eius in tempore; id enim, quod homines admirantur, est morum constantia et studiorum magnificentia, atque id, cuius gratia diligunt, modestia et facilitas est. Scias porro res, quibus pariatur memoria et ampla fama, esse tres, primam pulchritudinem morum, alteram bellorum et pugnarum experientiam, tertiam prosperitatem civitatum. Neque recusaveris, quominus edicas res eas, quae populum contentum reddere possint. Homines enim libentius oboediunt persuasioni quam violentiae; neque arbitratus sis auctoritatem tuam hacce re diminui; immo vero altitudo tua et dignitas augetur, si, quamvis sit tibi potestas, persuadere studeas. Infirmorum enim amor adulatio habetur, contra potentium amor modestia magnusque animus; ne igitur abstinueris ab amore populi, ut tibi ipsi amor et honor ab iis contingat. Scias quoque tempus afficere quasvis res ideoque dissolvere facinora et abolere res gestas et delere memoriam praeter eam, quae in animis confirmata est amore, quem hereditatis quodam iure posteritas possidet. Studeas ergo, ut nanciscare memoriam pulchram, quae non moritur, sciasque in eas civitates, quas intraverit fragilitas et corruptio, hasce pervenisse principum et rectorum pravitate, quippe qui arreptionem commodorum praetulerint curae reipublicae et ordination

[1] de qua consulitur.

legum civitatum et curas converterint in accelerandis voluptatibus libidinibusque et civitatis regimen neglexerint, cuius vestigia manent in terra per omne aevum. Tuarum vero rerum exitum fore prosperum spero teque operam collocaturum in acquirendis illis moribus apud Graecos laudatis, praesertim cum egregie cum tua indole consentiant. Studeas ergo, ut acquiras memoriam, quae non extinguatur, eo, quod in hominum animis deponas amorem, quo facinorum tuorum memoria asservetur et nobilitentur laudabilia tua studia in aeternum, nec non veneratio memoriae tuae et utilitas praestantis tui regiminis.

Ac salus ad te et supra te!

ADNOTATIONES CRITICAE.

Continuo commentario quominus instruam orationem supra editam, sunt, quae prohibeant, imprimis causae duae, altera, quod, cum de codicis Vaticani scriptura non semper satis constet, saepenumero in cassum dissereremus, altera vero, quod, quid ego de locis, qui dubitationi obnoxii sunt, iudicem, tam ex versione quam vel inde apparet, quod eiusmodi locos vocalibus instruxi. Contra haud inutile fore arbitror de necessitudine, quae intercedat inter hancce epistulam et illos Fihristianos locos,[1] paucis disserere. Qua in quaestione ad meliorem comparationem illos ipsos locos adferre liceat; est vero primus hic: اما التعجّب من مناقبك فقد فسحه تواترها فصارت كالشىء القديم قد أُنِس به لا كالحديث يُتعجب منه وانت كما تقول العّامة لا يكذب المثنى عليك alter sic exhibetur: ان الناس اذا احزنتهم الشدائد تحرّكوا لما فيه مصلحتهم فاذا صاروا الى الامن مالوا الى الشرة وخلعوا عذار التحفظ فاحوج ما يكون الناس الى السنة عند حال الامن والدعة Quos si cum epistulae locis huc pertinentibus comparamus primum fugere non potest neque ordinem neque formam sentientiarum esse prorsus eundem atque in epistulae contextu, quin interdum totas sententias ommissas esse. Sic in primo loco enuntiatum illud, quod cum واما السرور incipit, usque ad واذا كنت desiderari videmus. Eiusmodi defectus sive singulorum verborum sive totarum sententiarum etiam intra secundum locum extant, quos tamen enumerare propter ordinem plane disturbatum omitto. Praeterea vero, ni fallor, pro rarioribus verbis, quae in epistula exhibentur, in Fihristianis

[1] Ritab-ul-Fihrist. ed. Flügel I, 247.

locis magis usitata posita sunt. (ex. gr. in initio كالحديث pro كالبديع, in loco secundo pro جربتهم sollicitare احزنتهم contristare, pro الشره cupiditas الشرة malum; ementadionem vero, quam in initio epistulae ex Fihristo arcessivi, انس pro يسى etiam sic defendere non dubito, quod non solum sensu postulatur verum etiam, uti videre licet, aliquatenus litterarum similitudine probatur.) Quae cum ita sint, concedendum puto, non ex aliquo libro sed ex memoria illos locos ab auctore Fihristi adlatos esse.

Sed sicut iam in praefatione memoravimus, exhibetur in eodem Fihristi capite etiam tertius quidam locus, qui huic eidem epistulae attribuitur, in ea vero nusquam reperitur. Legitur autem sic: تعاهدوا الاعداء بالانن وذوى التنصّل بالمغفرة وذوى الاعتراف بالرأفة وذوى الاغتيال بالمنقضة واهل البغى بالمداحسة والحسّاد بالمغايظة واهل السفاهة بالحلم واهل المواثبة بالوقار واهل المشاغبة بالمحقرة واهل الملادغة بالاحتراس وفى الامور متشابهات بالارجاء والواضحات بالعزيمة والمشكلات بالبحث ثم صحبة الملوك بكتمان السرّ وارشاد الاعمال والتفريط والملازمة فانّ همّتها فى نفسها الامتداح وفى الناس الاستعباد h. e. obsistite inimicis cum placabilitate, iis, qui sese excusare volunt, cum venia, confitentibus cum benignitate, impudentibus cum contradictione, superbis cum dolo, invidis cum instigatione, temerariis cum clementia, acribus cum gravitate, malum inferre studentibus cum contemptione, iracundis cum cautione; in rebus dubiis caute agite, in manifestis acriter, obscura perscrutamini; cum regibus vero si commercium vobis est, servate secretorum fidem, agite probe, laudibus extollite, consuetudinem eorum consectamini; volunt enim sese et laudari et hominibus tamquam servis uti.

Huiusce loci indolem ab epistulae forma valde discrepare, quis est, quin primo obtutu animadvertat. Etenim cum epistula ad unum data sit unumque alloquatur, hoc loco plures petuntur. Sed ne conditio quidem eorum, qui in utroque scripto appellantur, est eadem. Epistulam enim ad regem Alexandrum datam vel esse vel fingi, ex titulo apparet; loco contra Fihristiano reges non appellari, vel inde colligi licet, quod in extrema eius parte legimus: «cum regibus vero si vobis commercium est cet.» Utrum vero subditi universi an magistratus tantum eo adeantur, sat tuto diiudicari non posse arbitror. Hoc tamen intelligimus,

nihil esse huic loco cum epistula a nobis edita adeo, ut, etiamsi infuisset in contextu epistulae, nihilo minus nobis eiciendus fuerit. Quomodo vero in illo tenore collocari potuerit, facile intelligemus, si respiciamus cum hic tum illic de vita publica praecepta dari meminerimusque, quod iam ante probavimus, auctorem hosce locos ex memoria attulisse.

Superest, ut sententias consideremus eas, quas Ibn Abi Useibia in componendis celeberrimis philosophi apophthegmatibus ex hoc fonte hauserit. Sunt vero hae (ed. Müller pag. 75 vers. 13 seqq.):

(وقال) ينبغى للمدبر أن لا يتخذ الرعية مالا وقنية ولكن يتخذها اهلا واخوانا ولا يرغب فى الكرامة التى ينالها من العامة كرها ولكن فى التى يستحقها بحسن الاثر وصواب التدبير (وكتب الى الاسكندر فى وصايا له) ان الارديآء ينقادون بالخوف والاخيار ينقادون بالحياء فميز بين الطبقتين واستعمل فى أولئك الغلظة والبطش وفى هؤلاء الافضال والاحسان (وقال أيضا) ليكن غضبك أمرا بين المنزلتين لا شديدا قاسيا ولا فاترا ضعيفا فان ذلك من اخلاق السباع وهذا من اخلاق الصبيان (وكتب اليه أيضا) ان الامور التى يشرف بها الملوك ثلاثة سن السنن الجميلة وفتح الفتوح المذكورة وعمارة البلدان المعطلة et (pag. 75 vers. 14) (وقال) دفع الشرّ بالشرّ جلد ودفع الشرّ بالخير فضيلة.
Quae etsi plerumque cum tectus scriptura accurate congruunt, tamen in iis quoque videre licet, quomodo compilator prolixiores epistulae explicationes in breves adstrictasque sententiarum formas redegerit. Nihilominus in hac quoque forma ad emendandum textum aliquantum afferunt. Sic legimus in epistula (فى الكرامة) التى من العامة كرهًا ولكن فى التى يستحقها, apud Ibn Abi Useibiam vero aptius atque concinnius التى ينالها من العامة كرها ولكن فى التى يستحقها, et rursus in apographo فان ذلك من اخلاق السباع وهذا من ولست sine indicio defectus post من; contra apud Ibn Abi Useibia scriptura فان ذلك من اخلاق السباع وهذا من اخلاق الصبيان extat, quae et sensu et tenore commendatur. Ceterum hasce quoque sententias ex memoria auctoris hic compositas esse vel propterea mihi probatur, quod كتب الى الاسكندر فى وصايا له non in fronte omnium sententiarum sed secundae tantum et quartae collocatum video, quo fit, ut ceterae alicunde arcessitae esse videri possint.

QUAESTIONES.

In fronte quaestiunculae, quam de epistula supra edita instituturi sumus, monere liceat, quod iam inde ex Bentlei sagacissimis quaestionibus[1] quasi lex apud philologos extitit, omnes epistulas, quae ex antiquitate nobis prodantur, ducendas esse spurias, donec certis rationibus contrarium comprobatum sit. Hoc si tenemus, via, quam ingrediamur in hisce quaestionibus, aliquatenus determinata est. Erunt enim primo nobis seligendae rationes eae, quae titulo, quo Aristoteles usurpatur auctor, suffragari, rursus eae, quae refragari videntur, ut ita accurata comparatione facta efficiamus id, quod de auctore epistulae nobis iudicandum sit. Quod si eum esse alium atque Aristotelem comparatio ostenderit, de tempore quoque inquirendum est, quo conscripta sit epistula ita quidem, ut eorum quoque librorum rationem habeamus, qui vel eundem vel similem titulum prae se ferant. Postremo reliquum erit, ut, quoad fieri poterit, de fato quoque indagemus, quod habuerit epistula inde a conscriptione usque ad id tempus, quo in arabicam linguam translata sit.

Sed priusquam hanc dispositionem ipsam aggrediamur, pauca de alia re dicenda sunt, quam adhuc tacite supposuimus. Quaerat enim quispiam, quonam iure statuamus hanc epistulam versionem ex graeca lingua factam, quidnam impediat, quominus ab ipsis Arabibus conscripta esse possit. Nam quod in graecis et latinis auctoribus animadvertere licet et epistulas et alia scripta in falsa nomina ab iis ficta esse, id apud arabicos quoque usu venisse inter omnes constat. Quare cetera, quae in promptu sunt, exempla afferre omittens satis habeo in memoriam revocare, quod nuper vir doctissimus, R. Förster, in argutissima sua de secreto secretorum commentatione recte enucleasse mihi videtur, scriptum illud nescio a quo falsario confectum ab ipso

---

[1] Bentley, Dissertation upon the epistoles of Phalaris with an Answer to C. Boyle, Lond. 1699.

auctore ita editum esse, ut versionem operis Aristotelici id esse simularet. Sed quominus idem de hac epistula statuamus, obstat disertum versionis testimonium Ibn Nedimi, Fihristi auctoris, cum citaturus quosdam epistulae locos dicit: «Atque ei (Aristoteli) ad eum (Alexandrum) nonnullae sunt epistulae, ex quarum numero haec est.» Dein adlatis, quae voluit, in hunc modum pergit: «Et haec est oratio summa eloquentia et sententiarum multitudine conspicua in versione ex altera lingua in alteram facta; qualis vero debet esse in ipsius auctoris sermone.» Cui testimonio eo magis fides habenda est, quod ille vir iam ceteroquin in litteris facile aequalium doctissimus paulo post id tempus vixit, quo omnino Aristotelis scripta in arabicam linguam verti coepta erant.

Sed redimus ad propositum. Cuius fundamentum ita rectissime conici arbitror, si primo de argumento epistulae totaque eius indole fusius disseramus.

Exorsus a collaudatione rerum ab Alexandro prospere gestarum summo se gaudio affectum esse profitetur auctor, quod audierit, regem civitates, quas bellis modo confectis sibi subegerit, bonis legibus ornare in animo habere. Esse hoc munus laudabile, ex quo laus et fama cum apud aequales tum apud posteros sequatur. Neque rationem habeat rex eorum hominum, qui non opus esse principibus nisi bellorum temporibus opinentur. Multo magis in pace et otio desiderari et leges et disciplinam. Etenim cum aliae nationes quamvis sollicitatae continuis bellis non solum diuturnitatem habuerint, verum etiam assecuti sint gloriam maximam, alias ob ipsam pacem et segne otium in voluptates prolapsas misere extinctas esse. Sed nihil prodesse solas leges, nisi simul adsit rector vel princeps, qui earum observationem praestet. Hunc vero principem non posse unum alterumve esse sed solum virum, qui et consilio et manu fortis sit. Quas sententias postquam exemplis undique adlatis illustravit et confirmavit, ipsam regnandi artem explicat, ita quidem, ut primum universos principes, dein Alexandrum solum respiciat. Summam principis legem esse debere subditorum salutem. Haec vero cum non solum prosperitate conditionis sed etiam pulchritudine morum contineatur, hasce duas res ut

efferat, id agat princeps quam maxime. Ipse bonorum morum exemplum proponat subditis, quod imitentur. Liberaliter agat in eos expetatque auctoritatem non ex metu sed egregiis facinoribus. Amorem populi et admirationem sibi acquirere studeat, quippe quae maxime regni diuturnitatem praestent. Quare a tyrannorum dominatione prorsus abhorreat, cum hi sint, qui non solum in subditorum odium incurrant, verum etiam totam rempublicam perdant. Nobilibus praecipue parcat faveatque, quippe qui dignitatis iniuriam aegrius ferant, quam opum et corporum. Cautus sit in accipiendis consiliis, cum plerique non illud consilium dent, quod revera prosit, sed quod ipsis aptum esse videatur. Omnino esse regum conditionem cum subditorum coniunctam adeo, ut bonus rex deperditam quoque civitatem sublevet et corrigat, sub malo principe ne optima quidem et praestantissima gens florere possit.

Quare si haec praecepta rex diligenter exequatur, non solum amorem et venerationem aequalium verum etiam famam et gloriam eum consecuturum apud posteros amplissimam.

Hoc fere est totius orationis argumentum. Quam si in universum consideramus, concedendum puto non eiusmodi esse dispositionem, qualem fortasse expectaveris. Sententias enim videmus nullis altioribus causis inter se connecti, non ex sese oriri et crescere sed prolixe tantum componi, ut sine ullo sensus detrimento locum alius cum alia permutare possis. Sed hoc fortasse minus mirabimur, si meminerimus non subesse librum, qui stricte argumentando et ratiocinando scientiae alicuius terminos definire velit sed quasi λόγον συμβουλευτικόν, quo id imprimis agat auctor, ut praecepta sua quam maxime penitus insidant. Sic intelligemus, quare crebris hisce repititionibus utatur auctor, quibus eaedem sententiae ex diversissimis partibus pertentantur. Ceterum, si quis totum in epistula dicendi genus siccius et ieiunius idcircoque a Graecorum scribendi consuetudine nimis adhorrens existimaverit, comminisci liceat, interpretes arabicos et syriacos in transferendis libris graecis cum omnino nomina propria ut nullius momenti omisisse tum exempla, quibus et Aristoteles et posteriores auctores ad illustrandas orationes uberrime uterentur, ita vertisse, ut auctorum nomina

negligentes exempla ipsa ad summam tantum redderent[1]. Cuius rei vestigia in hac quoque epistula agnoscere mihi videor. Nam si lego in ea «ut imiteris consilium (illius), qui dicit: Profecto! perpetratio cet.» et paulo post «scias quoque, quod de homine *quodam* narratur, cui *alter* consilium dabat cet.», in graeca epistula pro «illius» et «quodam» et «alter» nomina propria fuisse prorsus persuasum mihi habeo.

Attamen naturalis quidam orationis decursus non omnino desideratur, si respicimus, primo, quocirca legibus et disciplina, dein, quare principe opus sit, ostendi, postremo vero huius principis mores et facta, qualia esse debeant, explicari. Nimirum ultima haec pars ceteris amplitudine longe praestat, utpote in qua proprium auctoris consilium versetur.

Singulas vero sententias si contemplamur, nullam puto esse eiusmodi, quam cum aliqua probabilitate Aristoteli abiudices. Multa contra reperies, quae cum huius philosophi sententiis egregie consentiunt. Enuntiatum enim illud, quod in epistula exhibetur «esse regnum in liberos viros melius dominatione in servos», quid est aliud, quam quod legimus in Aristotelis Pol. I, 5 καὶ ἀεὶ βελτίων ἡ ἀρχὴ τῶν βελτιόνων ἀρχομένων? Porro, si comparatur necessitudo, qua coniunguntur patres cum filiis, cum necessitudine ea, quae intercedit inter reges et subditos, legimusne eandem sententiam in eodem Aristotelis capite ἡ δὲ τῶν τέκνων ἀρχὴ βασιλική? Rursus, quae extat in epistula, distinctio cuiusvis rei in duas actiones, praeparationem et usurpationem, nonne idem discrimen — ποιήσεως et πράξεως — multis quoque Aristotelicis locis exhibetur? At priora illa, quae attulimus, fortasse ut communioris sensus idcircoque minus

---

1 Hoc in iis potissimum libris observari licet, qui et graece et versione asservata sunt. Confer, sis, in hac re Themistii orationem περὶ φιλίας, ubi legimus (ed. Dindorf 264c) ἢ περὶ τῆς Ξέρξου στρατείας; in versione vero syriaca (Sachau, inedita syriaca) pro Xerxis nomine «rex Persarum» exhibetur; et in eadem oratione (265a) legitur: τῶν Θεόγνιδος ἀπουσάτω, Παύρους εὑρήσεις, Πολυπαΐδη, ἄνδρας ἑταίρους πιστοὺς ἐν χαλεποῖς πράγμασι γινομένους. in versione syriaca: «si vero dictum est ab eo, quod interpretatum (sic legitur): Videmus haud facile esse verum amorem reperiri in rebus asperis.»

nostram opinionem iuvantia refutaverit quispiam: haec vero distinctio proprie Aristotelica est.

Possunt fortasse alia quoque huius mutuae rationis testimonia[1] enumerari, quae tamen ut minoris momenti omitto, praesertim cum iam causis modo adlatis Aristotelei ingenii proprietatem in hac epistula satis evidenter ostendisse mihi videar.

Sed quamvis haec omnia epistulae titulum commendare videantur, tamen ex altera parte obstant causae gravissimae, quae, quominus Stagiritam statuamus auctorem, omnino impediunt. Quarum prima est temporum ratio. Sicut enim ex initio epistulae, simodo recte istum locum intelligo, apparet, scriptam eam facit auctor eo tempore, quo Alexander domito fere toto orbe terrarum Babylone in morbum inciderat, ex quo paulo post decessit. Sed nonne verisimilius videtur esse Aristotelem, si hanc orationem conscripsisset, iam post primos belli annos subactis iam tunc innumerabilibus gentibus, quarum regimen Alexandro curae esse debebat, talia regendi praecepta ad regem daturum, non vero finem belli expectaturum fuisse. Equidem facere non possum, quin hanc temporis rationem ab auctore, cui vita factaque regis usque ad mortem nota essent, de industria inductam esse arbitrer. Quod si concedimus, accedit altera res, quae mihi prorsus evincere videtur, hanc epistulam ab Aristotele non conscriptam esse. Constat enim inter omnes philosophum inde ex iniustissima Callisthenis morte in simultate fuisse cum rege, quae usque ad Alexandri mortem non remiserit. Hoc vero respiciens quis putaverit ad tantam adulationem eum processisse, ut etiam post illud facinus ad regem epistulam dederit, qua iustitiam eius et clementiam summis laudibus efferret. Sed orationis quoque quaedam proprietates reprobare titulum mihi videntur, etsi non infitior omnes rationes ex scribendi genere desumptas fere semper habere aliquid incerti et ambigui, praesertim cum ex versione tantum concludendum nobis sit. Attamen initium epistulae si diligenter considero, multo id artificiosius quam pro hoc philosopho constructum esse minusque momenti habere iudicaverim.

[1] ex gr. id, quod et Aristoteles et auctor epistulae μοναρχίαν liberae liberae reipublicae praeferunt.

Multo magis rhetorem redolere videtur, quos totum studium in eiusmodi sermonis artificiis collocasse notissimum est. Quae cum ita sint, nonne necessario adducimur, ut epistulam falso magnum Stagiritae nomen prae se ferre, contra ab aliquo rhetore conscriptam esse statuamus, qui vel omnino philosophia peripatetica imbutus fuerit vel ad conficiendum opus scripta Aristotelis de hac re tractantia excusserit. Quod vero nomen auctoris fuerit, vix erui posse arbitror, praesertim cum titulum nulla negligentia vel ignorantia epistulae inditum[1], sed eam iam in Aristotelis nomen compositam et editam esse tota eius natura et indoles evincat.[2]

Hoc vero de origine epistulae explorato videamus iam, num de tempore conscriptionis aliquid certi efferre possimus. Qua in re valde gauderemus, si ipsa epistula ansas nobis daret, ex quibus tempus cum aliqua probabilitate definiri posset. Sed quoniam hoc argumenti proprietate negatur, circumspiciendum est, num aliunde possimus afferre argumenta, quae definiendi temporis facultatem nobis praebeant. Ac quid est aptius, quam ut primo ipsius Aristotelis scripta respiciamus ea, quibus de eadem materia agitur. Qua quidem in re etsi vehementer querendum est, quod illa ipsa miserabili quodam temporis infelicitate prorsus perierunt, tamen exigua quoque fragmenta per occasionem tantum ab aliis auctoribus recepta in nostram quaestionem suffectura spero. Legimus apud Strabonem I, pag. 66 verba haec: ἐπὶ τέλει δὲ τοῦ ὑπομνήματος οὐκ ἐπαινέσας (ὁ Ἐρατοσθένης) τοὺς δίχα διαιροῦντας ἅπαν τὸ τῶν ἀνθρώπων πλῆθος εἴς τε Ἕλληνας καὶ βαρβάρους καὶ τῷ Ἀλεξάνδρῳ παραινοῦντας τοῖς μὲν Ἕλλησιν ὡς φίλοις χρῆσθαι τοῖς δὲ βαρβάροις ὡς πολεμίοις, βέλτιον εἶναί φησι ἀρετῇ καὶ κακίᾳ διαιρεῖν ταῦτα . . . . καὶ ὁ Ἀλέξανδρος οὖν οὐκ ἀμελήσας

---

1 Hoc ex gr. de Porphyrii libro περὶ ἀρχῶν evenisse videmus, qui ab Arabibus, quibus Aristoteles fere auctor graecus κατ' ἐξοχήν esset, «theologia Aristotelis» inscriptus est. (confer Rosius, Deutsche Litteraturzeitung 1883, 24, col. 843).

2 Dresselii sententiam, qui (phil. 16, 353) ad Aristotelem ipsum redire hanc epistulam iudicat, persequi in animo non habeo, quippe qui nullis rationibus eam confirmaverit.

τῶν παραινούντων ἀλλ ἀποδεξάμενος τήν γνώμην τὰ ἀκόλουθα οὐ τὰ ἐναντία ἐποίει πρὸς τὴν διάνοιαν σκοπῶν τὴν τῶν ἐπεσταλκότων. Qui vero fuerint οἱ ἐπεσταλκότες, ex hoc loco non apparet; succurrit autem in hac re Plutarchus, qui de fortuna Alexandri 1,6 haec dicit: οὐ γὰρ ὡς Ἀριστοτέλης συνεβούλευεν αὐτῷ (τῷ Ἀλεξάνδρῳ) τοῖς μὲν Ἕλλησιν ἡγεμονικῶς τοῖς δὲ βαρβάροις δεσποτικῶς χρώμενος καὶ τῶν μὲν ὡς φίλων καὶ οἰκείων ἐπιμελούμενος τοῖς δὲ ὡς ζῴοις ἢ φυτοῖς προσφερόμενος πολεμοποιῶν φυγῶν ἐνέπλησε καὶ στάσεων ὑπούλων τὴν ἡγεμονίαν ἀλλά κοινὸς ... Nam idem intelligendum esse scriptum hic atque supra, ex argumenti aequalitate manifestum est. Hosce locos si accurate considero, facere non possum, quin revera Aristotelem ad Alexandrum orationem suasoriam dedisse, qua imperii bene regendi artem exposuerit, iudicem. Nam fuisse scriptum, de quo hisce locis agatur, λόγον συμβουλευτικόν, verbis, quae legimus παραινούντων et ἐπεσταλκότων et συνεβούλευεν, Aristotelem vero ipsum conscripsisse Eratosthenis auctoritate plane mihi comprobatur.

Aliter vero Rosius[1] et Bernaysius[2], viri de restituendis philosophi scriptis meritissimi, de hacce re iudicare videntur, quorum alter ex epistula quadam Aristotelica, ex dialogo alter illos locos desumptos esse arbitratur. Causae vero, quae utrumque impulerint, in aperto iacent. Bernaysius enim, ut ad eius opinionem primum nos convertamus, librorum indicibus videtur adductus esse, ut dialogum hisce locis subesse poneret. Exhibetur enim in indice a Diogene Laertio tradito sub num. 18 titulus quidam περὶ βασιλείας praecedentibus sequentibusque aliis secundum librorum numerum compositis, ex quorum forma libros, qui indicentur, dialogos fuisse recte forsitan conicias. Tamen, quod de aliquot scriptis constet, id omnibus vindicare nullo modo licere arbitror. Etenim, si in vita Aristot. Marc. f. 276a legimus γράφει τῷ Ἀλεξάνδρῳ βιβλίον περὶ βασιλείας διδάσκων ὅπως βασιλευτέον, quonam alio modo debuerit

[1] Aristotelis, qui ferebantur, librorum fragmenta coll. Rose, Lipsiae 1886. pag. 408 et 415.

[2] Die Dialoge des Aristoteles von Bernays, pag. 53—56 et 154.

enumerari hic liber nisi simplici illo titulo περὶ βασιλείας, non video. Sed ut largiamur quoque, quod concedendum minime puto, significari hoc titulo dialogum, nihilominus Bernaysii illa sententia reicienda est. Hesychii enim index ex eodem Andronici Rhodii catalogo derivatus bis hunc eundem titulum enumerat, quam rem ita declarari posse opinor ut alterum indicare dialogum statuamus, quo de regiminis indole et natura disserat auctor, alterum λόγον συμβουλευτικόν, ex quo locos supra adlatos depromptos esse crediderim. Quod si conceditur, mireris fortasse, quod in duobus indicibus (Diogenis et Ptolemaei) semel tantum enumeratus sit titulus. Quod vero equidem de industria fecisse illos auctores arbitratus sim, quoniam libris fortasse iam amissis tituli nihil inter se differrent. Sed apud alios quoque auctores si circumspiciamus, sententiam nostram egregiis testimoniis confirmari videmus. Quid enim aliud vult intellegi nisi tale scriptum Cicero, si scribit ad Attic. 12,40 «συμβουλευτικόν (ad Caesarem) saepe conor, nihil reperio; et quidem mecum habeo et Ἀριστοτέλους et Θεοπόμπου πρὸς Ἀλέξανδρον, sed quid simile? Illi et quae ipsis honesta essent, scribebant, et grata Alexandro. Ecquid tu eiusmodi reperis?» et idem ad Att. 13,28 «sed in mentem nihil venit; nam quae sunt ad Alexandrum hominum eloquentium et doctorum suasiones, vides, quibus in rebus versentur; adulescentem incensum cupiditate verissimae gloriae, cupientem sibi aliquid consilii dari, quod ad laudem sempiternam valeret, cohortantur». Quid porro Pseudo-Ammonius (introd. in categorias Ven. 1545 f. 96) μερικὰ μὲν οὖν ἐστιν, ὅσα πρός τινα ἰδίᾳ γέγραπται ὡς ἐπιστολαὶ ἢ ὅσα ἐρωτηθεὶς ὑπὸ Ἀλεξάνδρου τοῦ Μακεδόνος περί τε βασιλείας καὶ ὅπως δεῖ τᾶς ἀποικίας ποιεῖσθαι γεγράφηκε . . et idem in vita Arist. (ante comm. in categorias Ven. 1545 f. 56): τῷ δ' Ἀλεξάνδρῳ καὶ περὶ βασιλείας ἔγραψεν ἐν ἑνὶ μονοβίβλῳ παιδεύων αὐτὸν ὅπως δεῖ βασιλεύειν.

Ac fuisse λόγον συμβουλευτικόν, qui si non ab Aristotele conscriptus attamen sub nomine eius circumlatus sit, Rosius quoque profitetur ita quidem, ut locos illos, qui apud Strabonem et Plutarchum extent, secernendos ab hac oratione et epistulae cuidam tribuendos censeat adductus, ni fallor, verbo, quo usus

est Strabo, ἐπεσταλκότων. Quod quidem verbum, cur non de aliis quoque scriptis, quae ad aliquem mittantur, sed de iis solum, quas proprie epistulas vocamus, adhiberi potuerit, me non intelligere confiteor. Verumtamen, etiamsi Aristotelem epistula ad Alexandrum data eandem rem tetigisse statuamus, quam oratione illa fusius persecutus sit, quis putaverit, auctores posteriores in afferendis [locis orationi per totam antiquitatem celeberrimae praetulisse epistulam, quae, quod omnibus aetatibus de omnium auctorum epistulis observari licet, perpaucis tantum nota esset. Duo vero scripta Aristotelem conscripsisse, quae eandem rem eadem cum ubertate tractarent, nemo, opinor, arbitratus sit. Hoc si tenemus, definiendi temporis, post quod conscriptio orationis a nobis editae statuenda est, facultatem nacti sumus. Etenim, cum usque ad Plutarchi aetatem genuinam Aristotelis orationem notam fuisse[1] viderimus, necesse est, ut aliquanto demum post nescio quo modo eam periisse in eiusque locum orationem eam, quae arabice asservata extat, conscriptam esse statuamus. Hoc si quis ita institutum esse contenderit, ut auctor titulum, qui indicibus περὶ βασιλείας α exhibetur, in conficiendo opere accurate respexerit, non valde me habebit refragantem. Nam fallor an est revera amplitudo epistulae tanta, quantam Graeci libri nomine significare solebant?

Obiter tantum dixerim mentionem quoque delatorum, quae extet in epistula, ad illud tempus, quod hisce argumentationibus extulimus, melius se accommodare, quam si fortasse de Alexandrina, quae dicitur, aetate cogitaveris.

Porro si recte de Aristotelis in hac re scriptis iudicavimus, duas insuper rationes nacti sumus, quibus nostrum de origine epistulae iudicium, quod prima huius commentationis parte nobis effinximus, etiam magis confirmatur. Quarum altera ad argumentum epistulae pertinet. Aristotelem enim in suo libro aliter Graecos, aliter barbaros regendos censere videmus, cum in epistula supra edita ne ullo quidem verbo huius differentiae

[1] Nam Plutarcho eam ipsam praesto fuisse loci adlati proprietate satis probari opinor; Pseudo-Ammonius vero, utrum ipsum librum in manibus habuerit an ex indicibus tantum de eo comperit, vix pro certo dici potest, cum titulum tantum inducere in suam rem satis habuerit.

mentio fiat; altera vero temporis rationem tangit, quam ita inducit epistulae auctor, ut conscriptam eam faciat nuntio morbi adlato, in quem Alexander Babylone inciderat. Sed cum sciamus regem paulo post ex hoc morbo decessisse, quis putaverit, eum philosophi praecepta, etiamsi vivus ea accepisset, factis probare vel reicere potuisse, quod tamen et Strabo et Plutarchus aperte profitentur.

Si iam, quod sequitur secundum propositum, scripta de eadem re tractantia breviter perlustramus, duo imprimis sunt, qui titulorum similitudine hanc eandem epistulam exhibere videntur, utrumque hebraice in bibliotheca Vaticana asservatum necdum editum. Quorum alteri est titulus: «Aristotelis de administratione regni ad Alexandrum regem liber.»[1] Hunc vero Wolfius (Bibl. Hebr. t. 1. pag. 221) sic describit: «qui liber in graecis editionibus frustra quaerendus atque adeo Aristoteli procul dubio suppositus ex lingua latina a Jachja ben Albatreck in arabicam, hinc vero in hebraicam a R. Jehuda Al Charisi conversus in B. Urbinat. ap. Vatican. 4 extat. Hic liber in octo tractatus divisus, tract. I. de generibus et varietate regnorum II. de varia eorum compositione III. de forma et administratione iustitiae IV. de pro regibus locumtenentibus, scribis et aliis justitiae ministris V. de legatis et oratoribus regum. VI. de principibus, equitibus et servis. VII. de bello et acie instruenda VIII. de jurisprudentia et legibus simulque de lapidibus pretiosis et eorum virtutibus disserit.» Licet nunc hoc Wolfii iudicium rectum existimes, licet Wenrichii potius sententiam sequaris, qui hunc librum versionem Aristotelis Politicorum statuit, hoc facile concedes eum ab huius epistulae indole vehementer discrepare, in qua ne vestigium quidem talis divisionis appareat. Alterum inscriptum est: «Aristotelis ad Alexandrum regem de moribus rege dignis epistula.»[2] Huius descriptionem etsi nullam repperi, tamen eam quoque esse aliam atque epistulam arabicam vel sic enuntiare non dubito. Etenim cum Aristotelis librorum versiones hebraicas ex sermone arabico factas esse sciamus, quomodo

---

[1] Wenrich, de auctorum graecorum versionibus etc. pag. 139.

[2] ibid. pag. 140.

aliter titulorum dissimilitudo, quantulacunque est, declarari possit, non video. Accuratior vero disquisitio de ratione, qua coniunguntur haec scripta, tunc demum institui potest, si ea ipsa in lucem prodierint.

Versionem latinam epistulae arabicae deprehendere mihi non contigit.

Reliquum est, ut de fato, quod habuerit epistula, pauca, si possumus, adiciamus. Qua in re iure quaesiveris, utrum ex ipsa lingua graeca in arabicam translata sit, an ex graeca in syriacam, deinde in arabicam. Hoc ita explorari posse, ut omnis dubitatio tollatur, vix fieri posse arbitrer. Tamen si licet meam opinionem in medium proferre, ex syriaca lingua in arabicam eam versam esse putaverim. Extat enim in epistula bis formula على وجه الارض i. e. in superficie terrae, quam in sermone arabico legisse non memini nisi in propria i. e. locali significatione, cum contra in syriaca lingua eadem formula ܥܠ ܐܦܝ ܐܪܥܐ et propriam et, quae in epistula desideratur, metaphoricam vim habeat. In arabicam, vero linguam Abbasidarum aetate eam versam crediderim, utpote qua plurima philosophi scripta translata sint. Fortasse Iachiam ibn Batrik, Mamunis chalifae libertum et officialem, recte vindicaveris interpretem, quem cetera philosophi scripta politica vertisse notum est. Decimo certe saeculo eam arabice iam extitisse, ex Ibn Nedimi († 987) testimonio apparet, quem ea ut notissima usum esse supra vidimus.

THESES.

I. Tituli Gortynii column. I, versum 55 restitutum velim sic: τὸν δὲ νενικαμένον (den Ersiegten) καὶ τὸν κατακείμενον (falls er in Pfand gegeben ist).

II. In Statii silvarum libro I, vers. 194 codicum lectionem, «tacitoque (vel si hanc adverbii formam mavis, taciteque) inspirat honorem connubii», adversus editores omnes retinendam censeo.

III. Verbum רֻטֲפַשׁ Hiob 33, 25 ad radicem √נפשׁ redit.

IV. Rerum scriptoribus arabicis liberae reipublicae forma ignota fuit.

V. Pronominis primae personae semitici forma trisyllaba אָנֹכִי, *anaku* cet. antiquior est bisyllaba אֲנִי et أَنَا cet.

VI. Inter mores institutaque populorum eorumque linguas ea intercedit necessitudo, ut, quibus nationibus firma sit reipublicae forma, strictae severaeque leges (sicut erant Romani), ab iis forma passiva praeferatur, eae vero, inter quas ad suum magis arbitrium homines vivant, (uti sunt Arabes) activam formam magis usurpent.

VITA.

Natus sum Julius Lippert die IX. mens. Sept. anni h. s. LXVI Stannaitschiae, in vico Borussiae orientalis prope Gumbinnam sito, patre Christiano, agelli possessore, matre Christiana e gente Klamm, quos adhuc vivos pio gratoque animo colo. Elementa litterarum usque ad annum vitae tertium decimum in vici mei schola discebam, post in gymnasium receptus sum, quod Gumbinnae Friderici nomine inclutum est. Vere anni LXXXVII maturitatis testimonio instructus Berolinum me contuli ibique per septem deinceps semestria studiis inprimis philologicis operam dedi linguas Graecam et Latinam eodem amore complectens ac Semiticas. Professores audivi illustrissimos: BARTH, DEUSSEN, DIELS, DILLMANN, DILTHEY, DITERICI, KIRCHHOFF, OLDENBERG, SACHAU, J. SCHMIDT, SCHRADER, STEINTHAL, STRACK, V. TREITSCHKE, VAHLEN, WAGNER, ZELLER. Exercitationibus quoque per aliquot tempus interfui philologicis et epigraphicis moderantibus VAHLENO et KIRCHHOFFIO. Quibus viris omnibus nec non aliis, si qui praeterea studia mea provexerunt, gratias ago iustissimas et verissimas. Insignis vero ergo me fuit E. SACHAVII benignitas, cuius consilia cum in studiis meis universis tum in conficienda hac commentatione permultum me adiuvisse sincere et libenter fateor.

EDUARDO SACHAU

SACRUM